التجارة الإلكترونية العالمية في ظل كوفيد–19 _ دراسة حالة الجزائر

The impact of COVID-19 on e-commerce - a case study of Algeria

فضيلة فني[1]، جامعة محمد خيضر_ بسكرة ، الإيميل: fadila.fenni@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/19 تاريخ القبول: 2022/03/28 تاريخ النشر: .12./2022/04

ملخص:

مع استمرارية تفشي جائحة كورونا وما صاحبها من اختلال في أغلب الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية ، ه دفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير جائحة كورونا على أهم المؤشرات الإقتصادية العالمية عموما ، وعلى التجارة الإلكترونية خصوصا مع التركيز على حالة الجزائر ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن الإقتصاد التقليدي لا يمكنه مجاراة هذه التغيرات وأن التجارة الإلكترونية أصبحت الحل والمنفذ في ظل الإغلاق الشامل ، هذه الأخيرة التي عرفت قفزة نوعية ونموا ملحوظا غير مسبوق من حيث حجم المداخيل و اكتساح الحصص السوقيه ، كما كشفت الدراسة أن كوريا الجنوبية والصين وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية احتلت الصدارة في هذا المجال لـــ 2020، أما الجزائر فقد أحرزت تقدما معتبرا المرتبة (80)عالميا و(04)إفريقيا، حيث تداركت الجزائر الأمر في فترة الأزمة مما سمح لها بتحسين وضعها في الترتيب ضمن مؤشر التجارة الإلكترونية على المستوى العالمي .

الكلمات المفتاحية: كوفيد–19،الإقتصاد العالمي، التجارة الإلكترونية.

تصنيفات JEL : M15، L86، I01

Abstract:

With the continuation of the outbreak of the Corona pandemic and the accompanying disruption in most economic and social activities, this study aimed to show the impact of the Corona pandemic on the most important global economic indicators in general, and on e-commerce, especially with a focus on the case of Algeria, and we reached a number of results, the most important of which is that the traditional economy does not It can keep up with these changes and that e-commerce has become the solution and the way out in light of the comprehensive closure, Which witnessed a qualitative leap and unprecedented remarkable growth in terms of the volume of income and the sweeping of market shares. The study also revealed that South Korea, China, Britain and the United

[1]فضيلة فني ، الإيميل: fadila.fenni@univ-biskra.dz

States of America took the lead in this field for 2020, while Algeria has made significant progress, ranked (80) globally and (04) Africa, where Algeria managed the matter during the crisis period, which allowed it to improve its position in the ranking within the e-commerce index at the global level.
Keywords: COVID-19, global economy, e-commerce.
Jel Classification Codes: I01, L86, M15

1. مقدمة:

ألقت تداعيات الأزمة الصحية _كوفيد- 19_بظلالها على العالم بأسره، دون أن نفرق بين بلد متطور وبلد نامي، الأمر الذى أدى إلى فرض التباعد الاجتماعي والحجر الصحي، فانفصلت البلدان عن بعضها البعض وأوقفت شركات الطيران وألغيت كل أشكال التعاملات المباشرة بينها، كما توقفت أيضا التعاملات بين أفراد وجماعات البلد الواحد، حيث أغلقت دور العبادة والمدارس والجامعات وكذا المحلات التجارية والنقل العمومي، وأصبح التعامل الالكتروني هو البديل الملح للأفراد والهيئات على حد سواء، وذلك مما أتيح منه بنسب متفاوتة تفرضها نسبة التطور التكنولوجي لكل بلد وما أكثر البلدان التي تعرف تأخرا في هذا المجال الحيوي والذي يفرض نفسه اليوم كحل طارئ، لتجاوز بعض تبعات الأزمة المستجدة التي حطمت اقتصاديات أعظم الدول وخلفت خسائر بشرية بآلاف الأرواح، ومادية بالملايير من الدولارات، كما أثارت الهلع والرعب بين الناس مما تسبب في مشاكل نفسية إضافة إلى مشاكلهم الإقتصادية .

وعلى غرار العالم، تمر الجزائر جراء اكتشاف العديد من الحالات الحاملة لفيروس كورونا، و التي على إثرها أعلنت الحكومة على مجموعة من التدابير، حيث طُبق الحجر الصحي و أغلقت أبواب كل المرافق التي تعرف تجمعات كبيرة من المواطنين، كالمدارس والجامعات والنقل العمومي والمساجد والمحلات التجارية، ولأن الحياة لابد لها من ا لإستمرار، اعتمد الجزائريون شعبا وحكومة – بالرغم من المعيقات والنقائص– على التعامل الالكتروني أو التقارب الالكتروني، للتسوق والتعلم ولكسر العزلة وحتى للتواصل الإجتماعي مع الأقارب والأصدقاء .

- من هنا جاءت اشكالية هذه الدراسة وا لمتمثلة في: ما مدى تحكم جائحة كورونا في الإقتصاد العالمي وتأثيرها على نمو التجارة ا لإكترونية عالميا ومحليا ؟ للإجابة على هذه الإشكالية تم وضع التساؤلات الفرعية التالية :

- كيف اثرت جائحة كورونا على مختلف القطاعات الإقتصادية في العالم؟
- كيف اثرت جائحة كورونا على انتعاش التجارة الإلكترونية في العالم؟
- كيف أثرت جائحة كورونا على التجارة الإلكترونية في الجزائر؟

- للإجابة على الاشكالية السابقة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي المقارن لتحليل ودراسة مفاهيم الموضوع للوصول لتفصيل جوانبه ووضع مقترحات لمواجهة معوقات التجارة الإلكترونية في الجزائر، من خلال تقسيم الموضوع إلى ثلاث أقسام نتطرق في شقه الأول لتأثيرات جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي، أما القسم الثاني فنتطرق الى واقع التجارة الإلكترونية وانتعاشها عالميا في ظل تفشي الوباء وصولا إلى تشخيص واقعها في الجزائر والمجهودات المبذولة من طرف السلطات للنهوض بهذا القطاع، وصولا الى

أهم الخطوات المتخذة للنهوض بهذا القطاع من خلال القسم الثالث .

- **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تركز على تحليل وضعية حالية عاشها العالم ولا زال يكافح من اجل التعايش معها(جائحة كورونا)، من جهة ثانية محاولة البحث في تأثيرات هذه الأخيرة على التجارة الإكترونية وكيف تغيرت قواعد اللعبة في ظل هذه الأزمة وكيف حاولت الحكومات والشركات الإستفادة منها وتحويلها من خطر يحدق با لإقتصاديات إلى فرصة إبراز اهمية التكنولوجيا في الحياة اليومية، ومعرفة موقع الجزائر والإجراءات التي تبعتها للنهوض بهذا القطاع .

2.تداعيات جائحة كورونا على إقتصاديات العالم:

الصين هي أكبر مستورد للمواد الخام ، وثاني أكبر اقتصاد في العالم (تمتلك حوالي 16 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) وثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم. في الواقع ، اليوم ، على عكس ما كان عليه قبل 17 عامًا ، تحتل الصين مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية. وفقًا لإحصاءات البنك الدولي ، زادت حصة الصين من التجارة العالمية من 5٪ في عام 2003 إلى ما يقرب من 14٪ في عام 2019 (J.RefkSelmi, 2020)

في الشهرين الأولين من عام 2020 ، مقارنة بعام 2019 ، انخفض مؤشر الإنتاج الصناعي الصيني ومبيعات التجزئة بنسبة 13.5٪ و 20.5٪ على التوالي ، وهو انخفاض لم تشهده منذ حوالي 30

عامًا. تشير البيانات الأخيرة عن الصين إلى انخفاض كبير في أداء الأنشطة الصينية، انخفض مؤشر الإنتاج الصيني (PMI) بنحو 22 نقطة في فبراير 2020. ويرتبط هذا المؤشر ارتباطًا وثيقًا بالصادرات ، وهذا الانخفاض يعني ضمنيًاانخفاض صادرات الصين .(Kuma, 2020, p. 20)

يشير تقرير (United Nations، 2020) إلى أنه إلى جانب آثاره على حياة الإنسان ، فإن Covid-19 أثر بشكل كبير ليس فقط في تباطؤ الاقتصاد الصيني ، ولكن أيضًا في الاقتصاد العالمي، نظرًا لأن الصين أصبحت النقطة المركزية للتصنيع ومركزًا لعمليات التجارة العالمية .

وبالتالي ، من خلال زعزعة استقرار الاقتصاد الصيني ، يجب أن يكون لوباء Covid-19 تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي العالمي ، ويجب أن تشعر الدول الأفريقية بقوة بالآثار الناجمة عن انقلاب اقتصاداتها (فهي مصدر للمواد الخام ومستفيدة من التمويل الخارجي). بحلول مارس 2020 ، وصل الوباء إلى أكثر من 30 دولة في القارة الأفريقية ، مما تسبب في تأثير اقتصادي كبير وفقًا للجنة الاقتصادية الأفريقية (ECA). وفعليا في 20 مارس 2020 ، أعلنت عدة دول أفريقية إغلاق حدودها البرية والبحرية والجوية. انتشار كوفيد -19 كان سريع للغاية لدرجة أنه اعتبارًا من 9 أبريل 2020 وصل الوباء الى 43 دولة في المنطقة ، مع الدول الأكثر تضررًا في المقدمة: جنوب إفريقيا والكاميرون وبوركينافاسو. يعتقد العديد من المحللين أن تأثيرات Covid-19 على النمو العالمي قد تتجاوز تأثيرات وباء السارس (Sars) الذي ظهر في عام 2003. ويقدر الدكتور Panos Kouvelis ، مدير مركز Boeing في جامعة واشنطن في سانت لويس ، انتكاسة للإقتصاد العالمي قدرها 300 مليار دولار والمتوقع عامين من الركود. وفي التالي التركيز بشيء من التفصيل على أكثر القطاعات تأثرا :

1.2. تدهور أسعار النفط :

شهدت السوق العالمية للنفط عاما استثنائيا سنة 2020 في ظل التداعيات الناجمة عن وباء كوفيد-19 الذي أدى إلى انخفاض في مستويات الطلب على النفط بلغت9.7 مليون برميل يوميا ليصل إلى 90.3مليون برميل في اليوم في المتوسط في ظل انتشار حالات الإغلاق والتباعد الاجتماعي والقيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

إزاء هذه التطورات اتفقت دول الأوبك بالتعاون مع الدول المصدرة الرئيسة للنفط من خارج المنظمة في إطار "اتفاق أوبك" على تقليل المعروض النفطي، وتخفيف الضغوطات السعرية، في ظل

التراجع الكبير لمستويات الطلب تزامنا مع حالات الإغلاق الكلي والجزئي واسعة النطاق الممتدة عالميا .بناء عليه، تم الاتفاق على مسار زمني ممتد لأجل24 شهرا لخفض كميات الانتاج النفطي يبدأ في شهر ماي 2020ويستمر حتى شهر أفريل من عام 2022 تم في إطار هذا الاتفاق التوافق على خفض الانتاج بواقع10 مليون برميل يوميا في المرحلة الأولى(الفترة ماي -جوان 2020)، يعقب ذلك خفض بواقع 8 مليون برميل يوميا في المرحلة الثانية (جويلية -ديسمبر) 2020 ، ثم خفض بواقع 6 مليون برميل يوميا في المرحلة الثالثة (جانفي 2021 وحتى أفريل2022)خفف اتفاق خفض الإنتاج علاوة على التحسن النسبي للنشاط الاقتصادي في النصف الثاني من عام2020 مقارنة بالنصف الأول نسبيا من حدة التراجع في الأسعار العالمية للنفط في عام 2020 ، حيث سجل متوسط سلة خامات أوبك مستوى 41.47 دولارا للبرميل في عام 2020مقابل 64.04 دولارا للبرميل في عام 2019 أي بانخفاض بلغت نسبته 35.8 في المائة (OPEC، 2021).

2.2. أسواق السلع الدولية :

تباينت أسعار السلع في الأسواق الدولية طبعا لمدى درجة ارتباطها بالجائحة فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار المواد الأساسية المرتبطة بالأغذية والصناعات الطبية والأدوية والمعقمات (الهرش ن.، 2020، صفحة 09)، حيث سجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا بنسبة4 في المائة سنة 2020 نتيجة ضغوطات نقص المعروض وزيادة الطلب على بعض السلع الغذائية خلال فترات الإغلاق الكلي والجزئي .من المتوقع استمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية خلال عام 2021 ولكن بمستويات أقل مقارنة بمثيلاتها المسجلة العام الماضي ، فيما تراجع الطلب على المعادن والسلع المرتبطة بحركة النقل والطيران كالألمونيوم والنحاس والمطاط والبلاتين، فيما ارتفعت أسعار الذهب .

3.2. تذبذب أسعار صرف العملات

أدت حالة عدم اليقين والخوف من المستقبل إلى زعزعة الثقة بالعملات بشكل عام وعملات الأسواق الناشئة بشكل خاص حيث انخفضت قيمتها السوقية أمام العملات الصعبة، واضطرت السلطات النقدية لدعم عملتها بعد لجوء مواطنيها إلى شراء الذهب والعملات الصعبة وهو ما أدى الى سحب جزء من الرصيد النقدي الاحتياطي من العملات الصعبة والذهب لدى البنك المركزي مما أدى إلى تذبذب في سعر صرفها (الهرش أ.، 2020).

4.2. تأثير الجائحة على قطاع السياحة والنقل الجوي :

تكبدت شركات الطيران في مختلف أنحاء العالم خسائر فادحة بسبب وقف أغلب رحلات طيران الركاب حول العالم .وتظهر بيانات موقع(Flightradar24)أن حركة الطيران العالمي تراجعت بنسبة 50%بنهاية شهر مارس 2020مقارنة بمنتصف الشهر ذاته، وقد قدر الاتحاد الدولي للنقل الجوي(أياتا)خسائر القطاع بنحو 113 مليار دولار في مطلع مارس2020 ،ونتيجة لتوقف حركة الطيران، وتراجع الإيرادات على هذا النحو، فقد تعرضت بعض شركات الطيران الصغرى للإفلاس بالفعل خلال الفترة الماضية، كشركة الطيران البريطانية" فلايبي"، وهي إحدى أكر شركات الطيران الخاص في أوروبا، حيث أعلنت إفلاسها مطلع شهر مارس من السنة الماضية (صلاح، 2020، صفحة 11).

5.2. فقدان الوظائف :

قدرت خسائر الوظائف في جميع أنحاء العالم حوالي 255 مليون وظيفة بدوا م كامل بما يمثل انخفاضا بنسبة 8.8 في المائة في ساعات العمل العالمية مقارنة بالمستويات المسجلة بنهاية عام 2019 استنادا إلى تقديرات منظمة العمل الدولية .

6.2. التجارة الدولية:

تأثرت حركة التجارة الدولية خلال عام 2020 بشكل كبير بالتطورات الناتجة عن وباء كوفيد-19، حيث تراجعت تدفقات التجارة الدولية بنسبة 7.6 في المائة وفق تقديرات الأمم المتحدة، فيما تشير تقديرات البنك الدولي إلى انكماش التجارة الدولية بمستويات أكبر بلغت 9.5 في المائة العام الماضي بما يعكس الاضطرابات التي طالت سلاسل الإمداد العالمية العام الماضي التي كانت متأثرة قبل ذلك بالتوترات التجارية ما بين الاقتصادات الكبرى .

تحليل لما سبق:

أدت تدابير الحجر والإغلاق بسبب وباء Covid-19 الى عواقب على النشاط الاقتصادي العالمي: انخفاض الإنتاج ، انخفاض الإيرادات الضريبية ، وزيادة الإنفاق ومساعدة الأسر (إعانات البطالة ، إعانات الأجور ، تأجيل مدفوعات الضرائب ... إلخ) إعانات للشركات (توفير السيولة والإعفاءات الضريبية وما إلى ذلك) الأكثر تضررًا لحمايتهم من فقدان الدخل و شبح البطالة والإفلاس، كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم أرصدة الموازنة في معظم دول العالم وزيادة نسب الدين العام للبعض.

كما أن الركود الملحوظ في الإقتصاد الصيني من شأنه أن يؤثر على البلدان الأخرى المتضررة من الوباء ، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو. كما شهدنا انخفاضًا في أسعار المواد الخام (خاصة أسعار النفط والمعادن الصناعية) وتقلبًا شديدًا في أسواق الأسهم العالمية بسبب عدم اليقين بشأن مدة وتأثيرات هذا الوباء ، ناهيك عن انخفاض قيمة العملات خاصة عملات الاقتصادات الناشئة والنامية وكذلك تدفقات رأس المال الخارجة من هذه الاقتصادات ، كل هذه الآثار تجاوزت تلك التي لوحظت في أسوأ أوقات الأزمة المالية لعام 2008، وأزمة فيروس السارس(SARS) الذي ظهر في الصين عام 2003 ، وتسبب في وفاة 774 شخصًا، وتسبب في ارتفاع الأسواق المالية بنسبة 20٪ خلال ذلك العام. ستكون الأمور مختلفة مع Covid-19، حيث يظهر الاقتصاد العالمي هشًا للغاية لدرجة أن هذا الوباء سيعزز الركود العالمي ويزيد من عدم وضوح الرؤية بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية المستقبلية. إضافة الى ما سبق فإن وباء Covid-19 قد سلط الضوء على العيوب والثغرات في النظم الصحية حول العالم .

3. طفرة إنتعاش التجارة الإلكترونية عالميا وعربيا في ظل تفشي وباء كوفيد–19 :

في مثل هذه الظروف(تدابير الحجر والإغلاق) تزداد الحاجة إلى التجارة الإلكترونية كحل بديل لتوفر الاحتياجات الضرورية من السلع الاستهلاكية والأغذية. ولذلك حققت أسهم شركات تجارة التجزئة ارتفاعات كبرة في البورصات العالمية، وتعتبر شركة(Amazon) الأمريكية من أهمها، فقد ارتفعت أسهم الشركة من 1,676 دولاراً في 12 مارس إلى 1,963 دولاراً في 30 مارس، بمكاسب تبلغ 287 دولاراً للسهم الواحد، وبنسبة ارتفاع تبلغ 17 %نتيجة للطلب الكبير على خدماتها، فقد قالت الشركة :"نلاحظ زيادة في المشتريات عبر الإنترنت، ما أدى إلى نفاد مخزون بعض المواد المنزلية الأساسية والمستلزمات الطبية" .كما أعلنت الشركة أيضاً عن تعيين موظفين جدد من أجل التمكن من تلبية طلبات الناس المتزايدة على خدماتها (صلاح، 2020، صفحة 15)

1.3.كوفيد–19 يعزز المبيعات عبر الإنترنت :

يقول تقرير الأونكتاد الجديد (3ماي2021) إن إجمالي مبيعات التجزئة ارتفع من 16٪ إلى 19٪ في عام 2020. (UNCTAD، 2021)

ويوضح أن مبيعات التجزئة عبر الإنترنت نمت بشكل ملحوظ في العديد من البلدان، حيث سجلت جمهورية كوريا أعلى حصة بنسبة 25.9٪ في عام 2020، في ارتفاع من 20.8٪ في العام السابق.

وفي الوقت نفسه، قفزت مبيعات التجارة الإلكترونية العالمية إلى 26.7 تريليون دولار في عام 2019، بزيادة 4٪ عن عام 2018، وفقا لأحدث التقديرات المتاحة. مع أخذ الأنشطة عبر الإنترنت في الحسبان في عملية إعادة بناء الاقتصاد، ويقول تقرير الأونكتاد الجديد إن هذه القفزة في المبيعات تشمل المبيعات فيما بين المؤسسات التجارية (B2B) والمبيعات بين الشركات والمستهلكين (B2C). الأمر الذي يعادل 30 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP) في ذلك العام.

وقالت **شاميكا سيريمان**، مديرة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد: "تُظهر هذه الإحصائيات الأهمية المتزايدة للأنشطة عبر الإنترنت. إنها تشير أيضا إلى حاجة البلدان، ولا سيما النامية منها، إلى الحصول على مثل هذه المعلومات أثناء إعادة بناء اقتصاداتها في أعقاب جائحة كوفيد -19".

وقد أصدر الأونكتاد هذا التقرير أثناء استضافته اجتماعا افتراضيا لمدة يومين حول قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

الجدول رقم(01): مبيعات التجزئة عبر الإنترنت، بعض الاقتصادات، 2018-2020

Table 1: Online retail sales, selected economies, 2018-2020

Economy	Online retail sales ($ billions)			Retail sales ($ billions)			Online share (% of retail sales)		
	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020
Australia	13.5	14.4	22.9	239	229	242	5.6	6.3	9.4
Canada	13.9	16.5	28.1	467	462	452	3.0	3.6	6.2
China	1,060.4	1,233.6	1,414.3	5,755	5,957	5,681	18.4	20.7	24.9
Korea (Rep.)	76.8	84.3	104.4	423	406	403	18.2	20.8	25.9
Singapore	1.6	1.9	3.2	34	32	27	4.7	5.9	11.7
United Kingdom	84.0	89.0	130.6	565	564	560	14.9	15.8	23.3
United States	519.6	598.0	791.7	5,269	5,452	5,638	9.9	11.0	14.0
Economies above	**1,770**	**2,038**	**2,495**	**12,752**	**13,102**	**13,003**	**14**	**16**	**19**

المصدر: (UNCTAD، 2021)

ووفقا لتقرير الأونكتاد، أسفرت جائحة كوفيد- 19 أيضا عن حظوظ متباينة لشركات التجارة الإلكترونية والرائدة في المبيعات بين الشركات والمستهلكين (B2C).

تُظهر البيانات السابقة الخاصة بأكبر 13 شركة للتجارة الإلكترونية، 11 منها من الصين والولايات المتحدة، تراجعا ملحوظا في ثروات شركات المنصات التي تقدم خدمات مثل ركوب الخيل والسفر.

وقد عانى كل منها من انخفاض حاد في القيمة الإجمالية للتداول التجاري (GMV) وانخفاضات مماثلة في الرتب.

على سبيل المثال، انخفض موقع إكسبيديا Expedia من المركز الخامس في عام 2019 إلى المركز الحادي عشر في عام 2020، وبوكينغ هولدينغ Booking Holdings من المرتبة السادسة إلى المرتبة الثانية عشر، وإيربي إند بي Airbnb، التي أطلقت عرضها العام الأولي في عام 2020، من المرتبة 11 إلى المرتبة 13.

على الرغم من الانخفاض في القيمة الإجمالية للتداول التجاري (بلغ 2.9 تريليون دولار) لشركات الخدمات، ارتفعت القيمة الإجمالية للتداول التجاري لأكبر 13 شركة للتجارة الإلكترونية التي تعنى بالمبيعات بين الشركات والمستهلكين (B2C) بنسبة 20.5٪ في عام 2020، أعلى من عام 2019 (17.9٪).

كانت هناك مكاسب كبيرة بشكل خاص لشوبيفاي Shopify (بزيادة 95.6٪) ووالمارت Walmart (72.4٪). بشكل عام، بلغ مستوى القيمة الإجمالية للتداول التجاري لشركات التجارة الإلكترونية التي تعنى بالمبيعات بين الشركات والمستهلكين لأكبر 13 شركة 2.9 تريليون دولار في عام 2020.

استأثرت كوريا الجنوبية بأكبر حصة بلغت 25.9% ارتفاعاً من 20.8% قبل عام. وبلغت حصة الصين 24.9% وبريطانيا 23.3% والولايات المتحدة 14.%

المؤتمر أشار إلى أن مبيعات التجارة الإلكترونية العالمية ارتفعت 4% إلى 26.7 تريليون دولار عام 2019، ويشمل ذلك المبيعات بين الشركات والمبيعات من الشركات للمستهلك، وبما يعادل 30 بالمئة من الناتج الاقتصادي العالمي.

ويفيد التقرير بأن الجائحة سببت تبايناً في حظوظ كبري شركات التجارة الالكترونية التي تخدم المستهلك مباشرة في 2020.

واحتفظت شركة **علي بابا** الصينية بصدارة التصنيفات من حيث إجمالي قيمة البضائع المباعة، وتلتها **أمازون** في الولايات المتحدة. ورغم تراجع شركات الخدمات، ارتفع إجمالي قيمة المبيعات لأكبر 13 شركة للتجارة الإلكترونية موجهة مباشرة للمستهلكين 20.5 بالمئة إلى 2.9 تريليون دولار في 2020 مقارنة مع زيادة بلغت 17.9 بالمئة في 2019. (almayadeen، 2022)

2.3.التجارة الإلكترونية عربيا:

وفقا لتقرير صادر عن الإتحاد العربي للتجارة الإلكترونية ، من المتوقع أن ينمو قطاع التجارة الإلكترونية عرب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عشرة أضعاف، من 20 مليار دولار في عام 2017 إلى أكثر من 200 مليار دولار بحلول عام 2020 ،وتصل السوق في إفريقيا عام 2018 في مشهد مشابه إلى 50 مليار دولار.

كما ان منطقة الخليج العربي مع مصر تمثل نحو 80 %من حجم التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط، وتشير التقارير إلى أن التجارة الإلكترونية العابرة للحدود بين الدول العربية في تجارة التجزئة قد ارتفعت بحوالي3 %بين عامي 2014 و2020 ،حيث تقدر قيمة التجارة الإلكترونية بين المؤسسات في الشرق الأوسط وإفريقيا بنحو 22 مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل إلى 26 مليار دولار بحلول عام 2020 ،فيما تشكل تجارة التجزئة الإلكترونية العربية نسبةً 5.1%من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ نحو 4% ، ما يشير إلى أن هذا القطاع يمتلك فرصا واعدة في تحقيق معدلات نمو جيدة خلال الفترة المقبلة ، ما يجعل مصر ودول الخليج ساحة جاذبة للشركات العالمية العاملة في سوق التجارة الإلكترونية. (موسي، 2021، صفحة 138)

3.3.ترتيب كبريات شركات التجارة الإلكترونية في العالم في ظل جائحة كوفيد-19

الجدول رقم(02): ترتيب كبريات شركات التجارة الإلكترونية العالمية حسب حجم مداخيلها

البلد	اسم الشركة	الإيرادات(بليون دولار أمريكي)

		(السداسي الثاني)
أمريكا	أمازون	59.372
	بوينغ هولدينغ	14.527
	اوبر	11.270
	اكسبيديا	11.223
	اي باي	10.746
الصين	Jd.com	69.834
	علي بابا	40.383
	ميتوان داينبينغ	9.859
كندا	Shopify	1.073
اليابان	Rakuten	3.470

المصدر: (موسي، 2021، صفحة 138)

من الجدول نجد أن موقع شركة com.jdعملاق التجارة االإلكترونية في الصن في مقدمة الشركات التي استفادت من الجائحة وحولتها من تهديد إلى فرصة لتوسيع اسواقها، وتعتبر الشركة ا لمنافس الرئيسي لشركة علي بابا الصينية لتجارة التجزئة ع بر الأنترنت محليا، ومنافس لموقع امازون الأمريكي العالمي، حيث بلغت عائدات الشركة خلال السداسي الأول 2020 ما يقارب 69.834بليون دولار امريكي، اما ا لمرتبة الثانية فتعود للموقع الشهير امازون الذي حقق عوائد قدرت ب 59.372 بليون دولار امريكي وتعتبر الشركة من اكبر مواقع التجارة الإلكترونية والحوسبة وهو من الكبر متاجر التجزئة عالميا في امريكا واروبا، وثالثا نجد موقع علي بابا الصيني بعوائد تصل الى 40.383 بليون دولار وهو واحدة من أكبر المواقع ا لمتخصصة للبيع با لجملة عبر الأنترنت وتستطيع الإستيراد منها وانت في منزلك ومن اي مكان في العالم .

والجلي من الجدول أ ن شركات التجارة ا لإلكترونية الصينية عرفت نموا هائلا مقارنة مع نظيراتها حيث تصدرت الترتيب نظرا لتوسع فروعها ونشاطها عبر مختلف دول العالم وتقديمها لخدمات ومنتجات باسعار الجملة وهذا ما جعلها تغزو كل من اسواق دول ا لمشرق العربي كالسعودية ومصر ،كذلك معضم الدول الإفريقية التي تعتبر زبون مهم بالنسبة لها.

4. موقع الجزائر من التجارة الإلكترونية :

بعدما كانت التجارة الالكترونية في الجزائر جد محتشمة ، عرفت مؤخرا حركة نشيطة واتخذت أشكالا مختلفة تتجاوز بها عقبة الدفع الالكتروني غير المتاحة، فبعد غلق المحلات التجارية التي تمثل مصدر

رزق وكذا مورد للناس لشراء حاجياتهم من مشرب ومأكل وملبس ودواء ...، كان لابد من التصرف وإيجاد منفذ لاستمرارية الحياة اليومية في ظل الأزمة الصحية ، فمن جهة لجأ التجار إلى المواقع الالكترونية لاستقطاب الزبائن بتقديم خدمة توصيل السلع في غياب دور البريد غير المعد لذلك بطريقة تسهل من عملية التجارة الالكترونية، ومن جهة أخرى لجأ المواطن إلى التسوق الالكتروني في المواقع الالكترونية التجارية وكذا على مواقع التواصل الاجتماعي، ليتواصلوا مع التجار ومندوبي المبيعات وطلب ما يريدونه ليصلهم إلى البيت ويتم البيع والشراء، أما التسليم والتسلم يكون يدا بيد والدفع يكون أيضا نقدا، الوقت الذي أثرت فيه جائحة كورونا بالسلب على عدة قطاعات ذات طبيعة اقتصادية إلا أنها بالمقابل ساهمت في إنعاش التجارة الإلكترونية في الجزائر، خاصة أنه في هذه الفترة عملت الدولة على إطلاق خدمات جديدة في ظل تطور استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والرغبة في التوجه نحو الاقتصاد الرقمي وتوسع نطاق التجارة الالكترونية في أغلب دول العالم.

الجدول رقم(03): ترتيب الجزائر من حيث التجارة الإلكترونية مع بعض الدول العربية(2019-2016)

البلد	الترتيب سنة 2016	الترتيب سنة 2017	الترتيب سنة 2018	الترتيب سنة 2019
قطر	26	58	60	47
السعودية	56	46	52	49
المغرب	79	85	81	95
تونس	73	79	69	70
الأردن	62	75	73	87
مصر	82	116	113	102
الجزائر	95	97	111	107

المصدر: (حسين، 2021، صفحة 349)

من خلال بيانات الجدول السابق فيما يخص ترتيب الجزائر حسب مؤشر التجارة الإلكترونية قبل الجائحة، فإننا نلاحظ تذيل الجزائر في الترتيب ليس فقط بالمقارنة مع الدول ذات الإقتصايات القوية بل حتى مع نظيراتها من الدول السائرة في طريق النمو، وبالأخص الدول العربية التي تتشابه معها في العديد من المقومات والإمكانيات المادية والبشرية وكذا الدول التي تتشارك معها في الحدود الجغرافية كـــتونس والمغرب، وبذلك فإنه على الرغم من كل الجهود المبذولة فيظل القطاع دون المستوى المطلوب .

لكن **وبعد الجائحة** ووفقا للتقرير السنوي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(2021)، فإن "الجزائر أحرزت تقدما محسوسا قدر **بتسع وعشرين** (29) مرتبة على الصعيد العالمي، وفقا لآخر تقرير سنوي صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حول التجارة الإلكترونية، حيث انتقلت من المرتبة 109 إلى المرتبة 80 عالميا، محتلة بذلك **المرتبة الرابعة إفريقيا."**

وأشار هذا التقرير الأممي الذي نوهت به وزارة البريد إلى أن "الجزائر تعد من بين الدول الأربع التي حققت أكبر تقدم على الصعيد العالمي وفقا لذات المؤشر، رفقة كل من البرازيل (تقدم بـــ 10 مراتب) وغانا (تقدم بـــ20 مرتبة) وجمهورية لاوس (تقدم بـــ11مرتبة)." (skynewsarabia، 2021)

ويستند التقرير في تصنيفه إلى جملة من المؤشرات، تتمثل في نسبة تعميم استعمال الإنترنت وتأمينه والإدماج المالي وكذا موثوقية الخدمات البريدية وفقا لترتيب الاتحاد البريدي العالمي.

وفي هذا الصدد يقرأ بعض الخبراء المختصين في تكنولوجيات الاتصال والرقمنة أن هناك وثبة حقيقية في الجزائر بخصوص التجارة الإلكترونية في المدة الأخيرة خاصة أن ظروف الجائحة ساعدت في ذلك، لكنهم أكدوا أن الطريق لا يزال طويلا لتحقيق القفزة النوعية المأمولة.

ويؤكد الخبير والمستشار في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، يونس قرار في اتصال جمعه بـــ"موقع سكاي نيوز عربية 2021" مضمون التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بخصوص احتلال الجزائر للمرتبة الرابعة إفريقيا في التجارة الإلكترونية بأنه "مبني على أرقام حقيقية وذات مصداقية لأنها ملتقطة من مكاتب الدراسات والوزارات "، وأوضح أن التقرير المشار إليه "يتحدث عن التجارة الإلكترونية المتعلقة بالدفع الإلكتروني عبر الإنترنت وليس لدى محلات البيع والفنادق خاصة أن ميدان الدفع الإلكتروني واسع و لم نواكب جميع تطورات".

ويؤكد أن الوثبة حصلت عندما اضطر الجزائريون خلال هذه المرحلة المتعلقة بوباء كورونا إلى الدفع عبر الإنترنت من فواتير الاتصالات، الكهرباء والماء و الغاز، إضافة إلى التعامل مع الشركات التي تبيع منتوجاتها عبر الإنترنت، ويضيف أن "الأرقام تؤكد أن عدد معاملات الدفع الإلكتروني في مرحلة وباء كورونا تتجاوز **بأضعاف المعاملات في ثلاث سنوات الماضية**".

1.4.التجارة الإلكترونية المنفذ الوحيد لجزائريين في ظل تفشي الوباء:

حدّ الوضع ا لصحي في الأشهر الأولى من جائحة كورونا من تحركات المواطنين فما كان عليهم للمحافظة على التباعد الاجتماعي إلا التوجه نحو الفضاء الرقمي.

وقد وجد العديد من أصحاب المحلات خاصة ما تعلق ببيع الألبسة والأحذية والعطور في البداية الفرصة لإنقاذ وضعيتهم من تداعيات الإغلاق عبر فتح صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي من فيسبوك وإنستغرام للترويج لسلعهم وتوصيلها فيما بعد للزبون حيثما يكون بأسعار معقولة.

فمثلا يقول محمد صاحب محل لبيع الملابس والأحذية بالجزائر العاصمة إن "اللجوء والاستعانة بشبكات التواصل الاجتماعي أنقذهم من بطالة محتومة"، ويؤكد لـــ"موقع سكاي نيوز عربية" أنه "قبل ظهور وباء كورونا لم أكن أهتم بتكنولوجيات الاتصال ولا بالتجارة الالكترونية لكن بعد التوقف عن النشاط بسبب اجراءات الغلق واستمرار الوضع كان مفروضا علينا تسويق منتوجاتنا."

واستمر الوضع أمام الباعة حتى بعد الرفع التدريجي للنشاطات التجارية في البلاد، حيث تجد عشرات الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي التي توفر للزبائن أرقام هواتفهم للتواصل مع هؤلاء التجار لاختيار السلعة التي يرغبون في اقتنائها بعد الاتفاق على السعر ثم مكان التوصيل.

2.4.جهود الحكومة الجزائرية لدعم المعاملات الإلكترونية عن بعد :

فيما يتعلق بالدفع الالكتروني، فقد أطلقت مؤسسة "بريد الجزائر"، في الصيف الماضي، خدمة جديدة للدفع بالهاتف النقال عبر رمز لاستجابة السريعة "بريد باي" لتسهيل دفع مستحقات المشتريات على المواطنين ، إضافة إلى: (وزارة البريد، 2020)

- توزيع 3840433بطاقة ذهبية خلال 2020مقارنة بـــ 881947بطاقة سنة 2019، وهي زيادة معتبرة ؛
- التوزيع المجاني لنهايات الدفع الإلكتروني(TPE)مع توفير خدمة المرافقة والصيانة المقدمة للتجار المصرح لهم بمزاولة أنشطتهم خلال فترة الحجر الصحي، كخطوة لتعميم وسائل الدفع الإلكتروني وتسهيل المعاملات بين المتعاملين الإقتصاديين؛
- السماح للمواطنين الحاملين للبطاقات الذهبية وبطاقات الدفع البنكية بالإستخدام المختلط للموزعات البنكية والبريدية؛

- في المقابل زيادة عمليات الدفع عبر الأنترنت عبر منصة بريد الجزائر من 671199عملية سنة 2019 إلى 3939623عملية عام 2020؛
- ارتفاع كبير في عدد التحويلات عبر "بريدي موب" ، حيث بلغ معدل النمو 557% سنة 2020، وإطلاق خدمة تعبئة رصيد الهاتف المحمول للمتعاملين الثلاثة عبر هذا التطبيق؛

ويؤكد رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين، الحاج الطاهر بولنوار أنهم كممثلين للتجار لمسوا خلال ثلاثة سنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالرقمنة والتجارة الإلكترونية في الجزائر، لكنه شدد على أنه "في فترة الحجر الصحي توسعت رقعة التعاملات التجارية الرقمية."

وأبرز الحاج الطاهر بولنوار أن "التجار أصبحوا مهتمين بميدان التجارة الإلكترونية ولذلك تم توقيع اتفاقية بين الجمعية ووزارة البريد وكذلك اتصالات الجزائر الهدف منها التفكير في برامج تكوينية لفائدة التجار والحرفيين في مجال الرقمنة والتجارة الالكترونية."

كما أشار إلى بعض المشاكل التي تقف في وجه الدفع الالكتروني بالجزائر منها وفق رأيه " غياب ثقافة الرقمنة عند بعض المستهلكين والتجار إضافة إلى ضعف تدفق الأنترنت في بعض المناطق."

الخاتمة :

بعد مرور ما يزيد عن سنتين على ظهور فيروس كورونا، ومع المزيد من التخبطات التي ظهرت في بداية العام 2021 بخصوص جدوى أو عدم جدوى اللقاحات المضادة للمرض بسبب ظهور سلالات جديدة لكورونا، فإننا بحاجة لمزيد من الوقاية والحذر من العدوى، والتوجه أكثر نحو التجارة الإلكترونية بوصفها الخيار الأمثل في هذه الظروف، لما تتسم به مقارنتها بالتجارة التقليدية، والتي يمثلها أصحاب المتاجر والمحلات التقليدية الموجودة على أرض الواقع، والذين كانوا هم الفئات الأكثر تضرراً من ظهور فيروس كور ونا المستجد (كوفيد – 19) في موجته الأولى؛ نظراً للإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتُخذت من قبل الحكومات ومنظمة الصحة العالمية لمكافحة تفشي الوباء بشكل أسرع وخطير، وهو ما أدى إلى إحداث ركود ضخم وشديد في حركة البيع والشراء داخل المتاجر والمحلات التجارية التقليدية وإلحاق خسائر فادحة بالكثير منها، والمعالم والتوقعات غير واضحة بعد . في المقابل انتعشت المتاجر الإلكترونية ومواقع البيع عبر الإنترنت، وشهدت تجارتهم رواجاً كبيراً . وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي استخلصناها من الدراسة:

- تضرر مختلف القطاعات الإقتصادية العالمية(نفط، سياحة، نقل،...) في ظل الأزمة الصحية التي ألقت بظلالها على كافة الأصعدة ، والتعافي منها ليس على المدى القصير خاصة بعد ظهور سلالات جديدة للفيروس؛
- المعاملات الإلكترونية والعمل عن بعد هو الحل في إدارة مثل هذه الأزمات ؛
- منحت التجارة الإلكترونية فرص توظيف الأفراد، وعملت على إنقاذهم من البطالة المؤكدة لأولئك الذين توقفت انشطتهم بسبب الجائحة؛
- هشاشة الأنظمة الإقتصادية العربية التقليدية أمام الإقتصاديات المتطورة التي تتمتع ببنية تكنولوجية متكاملة تدعم المعاملات الرقمية والتجارة الإلكترونية ؛

بناءا على ما تم التوصل إليه ، يمكن تقديم بعض التوصيات:

- محاولة تقليص الفجوة التكنولوجية بين الدول، خاصة الدول الإفريقية وذلك بإعادة النظر في بنيتها التحتية واقتراح مشاريع من شأنها دعم التجارة الإلكترونية؛
- العمل على تفعيل ممارسة التجارة الإلكترونية وإضفاء عنصر الأمان من خلال سن قوانين تحمي المستهلك من تعرضه للإحتيال؛
- نشر ثقافة التعامل عن بعد عند التجار والمستهلكين والعمل على التوعية من خلال برامج تكوينية في مجال الرقمنة والتجارة الالكترونية؛
- بالرغم من أن الجزائر سجلت تقدما ملحوظا خلال هذه الأزمة الصحية في مجال التجارة الإلكترونية (**المرتبة 80 عالميا والرابعة إفريقيا**)، إلا أنها قادرة على المضي قدما وتحقيق مراتب أحسن في هذا المجال، خاصة ما تم لمسه من قبل التجار في ضعف تدفق الأنترنت في بعض المناطق والعمل أكثر على إرساء نظام العمل عن بعد تحسبا لوقوع أزمات مستقبلية مشابهة.

قائمة المراجع:

1. أحمد فايز الهرش. (2020). ازمة الاغلاق الكبير الاثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد – 19. مجلة بحوث الادارة والاقتصاد،.
2. سلمان حسين. (2021). التجارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات في ظل تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19). مجلة دراسات اقتصادية.

3. سهام موسي. (2021). تأثير جائحة كورونا على على نمو التجارة الإلكترونية في العالم. مجلة التنظيم والعمل.
4. علي صلاح. (2020). ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة "ما بعد كورونا".
5. نافذ فايز الهرش. (2020). أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي. مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة.
6. وزارة البريد والمواصلات السلكية والاسلكية وزارة البريد. (2020).
7. *almayadeen -الأمم-المتحدة:-ازدهار-التجارة-الإلكترونية-في-ظل-جائحة-كورون. تم الاسترداد من (05 01, 2022). https://www.almayadeen.net/news/economic/1475258/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9:-%D8%A7%D8%B2%D8%AF%D9%87%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%*
8. *Bouoiyour RefkSelmi J.RefkSelmi .(2020) .Coronavirus Spreads and Bitcoin's 2020 Rally : IsThereaLink تم الاسترداد من ? https://hal.archives-ouvertes.fr.*
9. *Jonas Kibala Kuma .(2020) .L'économie mondialeface à la pandémiedelaCovid-19 .HAL.*
10. *OPEC". .(2021) .Monthly Oil Market Report", Mar تم الاسترداد من . https://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm.*
11. *skynewsarabia -التعايش-كورونا-يُنعش-التجارة-الإلكترونية- .(24 02, 2021). الجزائرhttps://www.skynewsarabia.com/business. تم الاسترداد من*
12. *UNCTAD ،الأمم المتحدة .(3 5, 2021). https://news.un.org/ar/story/2021/05/1075452.*
13. *United Nations Conference on Trade and Development/UNCTAD United Nations » , .(2020) .Global trade impact of the coronavirus (COVID-19) epidemic », Trade and Development report update, 4 mars .*